

محددات رصيد الحساب الجاري للجزائر
خلال الفترة (1995-2014)

Determinants of current account balance of Algeria
During the period (1995-2014)

د. سعيدي وصاف
أستاذ المالية المشارك
كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية
s_ouassaf@yahoo.fr
souassaf@kfu.edu.sa
00966531570179

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة محددات رصيد الحساب الجاري للجزائر باستخدام بيانات سنوية عن 11 متغيرا مستقلا خلال الفترة 1995-2014، تلخصت مشكلة البحث في تحليل تطور الحساب الجاري وتحديد المتغيرات الكلية المؤثرة على رصيده في ظل الخصائص الرئيسية للاقتصاد الجزائري.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري من جهة، وإجمالي الاستثمار ومتوسط دخل الفرد ومعدل التضخم من جهة أخرى، في حين نسجل وجود علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري، وباقي المتغيرات المستقلة. أما بالنسبة لمدى معنوية النموذج ككل فتفيد نتائج الدراسة إلى وجود معنوية للنموذج تدل على ملاءمة نموذج الدراسة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الكلمات المفتاحية:

ميزان المدفوعات، الحساب الجاري، الجزائر، الناتج المحلي الاجمالي، المتغيرات الكلية، الانحدار الخطي المتعددة.

Abstract :

The main aim of this research is to explore and analyze the determinants of Algeria's current account balance using annual data for 11 independent variables during the period 1995-2014.

The results demonstrate an inverse relationship with a significant effect between the current account and gross investment, average per capita income, inflation rate.

The results also show a positive relationship between the current account and all other independent variables. The model is relevant as it is significant.

Key Words :

The balance of payments, Current account, Algeria, Gross domestic product, Macroeconomic variables, Multiple linear regression.

Classification JEL : F32, F41

مقدمة:

تعود علاقة الجزائر بالنظام التجاري الدولي إلى مرحلة الغات، أي قبل تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، حيث قدمت الجزائر طلب الانضمام للغات في 27 أبريل سنة 1987 ولم يتم الرد على هذا الطلب، رغم أن الجزائر تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتدب في الغات لكونها مستعمرة حديثة الاستقلال طبقا للمادة 26 الفقرة 5 ج من اتفاقية الغات.

وتبعاً لذلك تم تأسيس فريق العمل الخاص بانضمام الجزائر في 11 جوان 1987، وبدأت الخطوات الأولى لانضمام الجزائر في جوان 1996، بعدما قدمت رسمياً طلب الانضمام الذي جاء في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التمويل الموسع، وتزامن مع مرحلة تميزت بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، وإعادة جدولة المديونية الخارجية بعد أن عرف الاقتصاد الجزائري ركوداً وانكماشاً شديدين مما أدى إلى تجاوز خدمات الديون سقف 50% من قيمة الصادرات وتراجع معدلات النمو مع تسجيل وضعيات لمعدلات سالبة وصلت 1% عام 1994 ونسبة تضخم تعادل 38.5%¹.

مع بداية الألفية الجديدة، حققت الجزائر عوائد ضخمة من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث سجل الميزان التجاري للسلع، والحساب الجاري عموماً رصيداً إيجابياً، ونتيجة لتلك العوائد المحققة شرعت الجزائر في التسديد المسبق للمديونية. كما ارست مناخ استثماري محفز كان له الأثر الإيجابي في تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية خاصة في قطاع المحروقات.

لقد حققت الجزائر بفضل مختلف برامج الاستثمارات العمومية التي أنجزت من جهة، ونتيجة للإدارة الحذرة لاحتياطات النقد الأجنبي المسجلة من ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى تقدماً اقتصادياً هاماً، فبالنسبة للبرنامج الخماسي (2010-2014) فقط، تم تعبئة موارد مالية هائلة تتجاوز 200 مليار دولار، كان لها الأثر الإيجابي على انشاء الثروة، وتراجع معدلات البطالة من 29.5% سنة 2000م إلى 9.8% في سنة 2013م، إضافة إلى تحسن أهم المؤشرات الاجتماعية والمنشآت الأساسية للجزائر².

¹ سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، فبراير 2004، ص 270.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من جل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، ص 11.

مشكلة الدراسة:

عرف رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال فترة (1995-2014)، حالة فائض بسبب ارتفاع أسعار النفط، ويبدو ذلك جليا بالنظر للميزان التجاري للسلع وما حققه طوال نفس الفترة، بحكم ان 98% من إجمالي الصادرات السلعية تتعلق بالصادرات النفطية، و2% من الصادرات تتعلق بالمعادن، وبمقابل ذلك نلاحظ تراجع رصيد الحساب الجاري مع انخفاض أسعار البترول، بالرغم أن الحساب الجاري يتشكل من بنود أخرى من غير الميزان التجاري للسلع، وهي الخدمات بمختلف أنواعها، والتحويلات من جانب واحد (تنزيل الجزائر بلدان شمال افريقيا في تحويلات المغتربين إلى بلدانهم بحوالي مليارين دولار خلال فترة الدراسة)، ودخل الاستثمار.

تبعا لما سبق تبلور الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة من خلال التساؤل الجوهرى التالي:
ما هي محددات رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1995-2014).

هدف الدراسة:

■ معرفة محددات رصيد الحساب الجاري للجزائر خلا الفترة (1995-2014)، وهي فترة نعتقد بأنها جديرة بمعرفة وتحديد بدقة العوامل المؤثرة في رصيد الحساب الجاري الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي تعيشه الجزائر رغم عدم انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة لحد إنجاز هذه الدراسة، إضافة للتعديلات التي شملها مناخ الاستثمار في الجزائر، وهي كلها عوامل تؤثر بشكل أو بآخر على رصيد الحساب الجاري.

■ تناول العوامل المؤثرة على رصيد الحساب الجاري في المدى الطويل (1995-2014)، بخلاف الدراسات السابقة التي كانت تفترض ثبات أسعار الصرف في الأجل القصير.

■ تحديد أكثر المتغيرات والعوامل تأثيرا في رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1995-2014).

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى جملة من الاعتبارات، منها:

■ اهتمام واضعي السياسة الاقتصادية العامة والاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بموضوع الحساب الجاري كأحد الحسابات الهامة في ظل تنامي عجوزات هذا الحساب في العديد من دول العالم.

■ يعد الحساب الجاري أهم حسابات ميزان المدفوعات الجزائري، لذا يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل لمعرفة طبيعة هذا الحساب والعوامل المؤثرة فيه.

■ معرفة مركز الجزائر في المبادلات الدولية التي يعد الحساب الجاري أهم حساب يمكن أن يعبر عن ذلك نظرا لاحتوائه على حسابات تخص المبادلات الدولية (الميزان التجاري للسلع، والميزان التجاري للخدمات، وحساب الدخل، إضافة لحساب التحويلات من جانب واحد).

■ معرفة محدّدات رصيد الحساب الجاري، وهل هي متغيرات اقتصادية أم متغيرات مالية أم متغيرات نقدية، وما طبيعة علاقة الحساب الجاري بباقي المتغيرات الأخرى، هل هي طردية أم عكسية.

وعليه نستعرض هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين:

- المحور الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة.

- المحور الثاني: تحليل العوامل المؤثرة على الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1995-2014).

1- الإطار النظري والدراسات السابقة: نتطرق لهذا العنصر وفق ما يلي:

1.1- تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات:

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه بيان احصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة³.

2.1- تعريف استدامة عجز ميزان الحساب الجاري:

تعرف استدامة عجز ميزان الحساب الجاري بأنها إمكانية استمرار السياسات الاقتصادية الجارية والسلوك الخاص بشكل لا يستلزم الحاجة إلى حدوث تحولات جذرية في هذه السياسات (تطبيق سياسات انكماشية مفاجئة تسبب حدوث ركود كبير)، أو بدون أن

³ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن 2009، ص7.

يؤدي إلى حدوث أزمة (انهيار سعر الصرف يؤدي إلى عدم القدرة على خدمة الالتزامات الخارجية).

3.1-مكونات ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات وفق لتصنيف صندوق النقد الدولي من الحسابات الرئيسية التالية:

■ الحساب الجاري.

■ الحساب الرأسمالي والمالي.

1.3.1-الحساب الجاري:

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات (عدا المعاملات المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيما اقتصادية وتقع بين جهات مقيمة وجهات أخرى غير مقيمة، كما يشمل كذلك القيود الموازنة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل⁴. وباختصار يتكون الحساب الجاري من الحسابات الفرعية التالية:

■ الميزان التجاري للسلع (صادرات وواردات السلع).

■ الميزان التجاري للخدمات (صادرات وواردات الخدمات).

■ حساب التحويلات من جانب واحد (يشمل الهبات، التبرعات، الإعانات والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم (قد تكون تحويلات حكومية، أو تحويلات خاصة)).

■ حساب دخل الاستثمار، ويشمل عوائد الاستثمارات الوطنية بالخارج والاستثمارات الأجنبية بالداخل.

2.3.1-الحساب الرأسمالي والمالي:

يتضمن الحساب الرأسمالي والمالي عنصرين رئيسيين هما الحساب الرأسمالي والحساب المالي وهما متوفقان مع ذات الحسابين في نظام الحسابات القومية، وفي هذين الحسابين تعتبر الاستحقاقات على غير المقيمين أصولا، وتعتبر الالتزامات إزاء غير المقيمين خصوما، ويستبعد

⁴ صندوق النقد العربي، نشره الإحصائيات الاقتصادية لدول العربية، 2015م، ص 309.

من الحساب الرأسمالي والمالي جميع تغيرات التقييم وغيرها من التغيرات التي تلحق بالأصول والخصوم الأجنبية دون أن يرجع التغير إلى حدوث معاملات، وتدرج هذه التغيرات بدلا من ذلك في وضع الاستثمار الدولي⁵.

4.1-الدراسات السابقة: نتطرق في هذا البحث لعدد من الدراسات ذات الصلة

بموضوع الدراسة، وفق مايلي:

■ دراسة محمد الأمين شربي وآخرون (2016)⁶، هدفت إلى إبراز أثر التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان مدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2013)، من خلالها التطرق إلى تطور التحرير التجاري في الجزائر وسعي الجزائر الحثيث للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى تحليل واقع ميزان المدفوعات. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وقوية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2013).

■ دراسة مجدي الشوريحي (2011)⁷، استهدفت اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري في الأجل الطويل خلال الفترة (1970-2008)، باستخدام منهجين للتحليل المنهج الوصفي والمنهج القياسي، حيث توصلت الدراسة إلى أن عجز ميزان الحساب الجاري المصري غير مستدام في الأجل الطويل بسبب عدم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية المصرية على المدى الطويل، ومن هذه السياسات سياسة سعر الصرف الأجنبي، إضافة إلى تراكم ضخم في الديون الخارجية بشكل يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بخدمة ديونها في الأجل الطويل.

■ دراسة جمال سامي، بشيشي وليد (2015)⁸، حاولت تحديد أثر ودور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر، ميزان المدفوعات نموذجا خلال الفترة (1990-2013)، وللإجابة على اشكالية الدراسة تم استخدام الأسلوب الوصفي في وصف ميزان المدفوعات الجزائري، ثم الأسلوب القياسي من خلال الاعتماد على عدد من الأساليب القياسية التي من شأنها إعطاء نتائج هامة للبحث. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه

⁵ المرجع السابق، ص312.

⁶ شربي محمد الأمين وآخرون، أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الباحث، العدد 16، سنة 2016، الجزائر.

⁷ مجدي الشوريحي، اختيار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 18، العدد 55، 56، مصر، 2011.

⁸ وليد بشيشي وسامي جمال، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات: الاقتصاد الجزائري نموذجا (1990-2013)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 24، سبتمبر 2015.

واحد بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف، أي أن هناك تأثيرا مباشرا من سعر الصرف نحو ميزان المدفوعات.

■ دراسة أحمد سليمان أحمد عبد الله، وعمران عباس يوسف عبد الله (2013)⁹، هدفت إلى معرفة أثر السياسة المالية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات السودان من خلال أدائها الرئيسيتين، الضرائب والإنفاق العام وذلك في الفترة (1980-2011)، وتوصلت الدراسة إلى أن الضرائب قد لعبت دورا بارزا في التقليل من حجم العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان خلال الفترة محل الدراسة، أما الإنفاق العام فقد أسهم بشكل كبير في زيادة العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان خلال نفس الفترة.

■ دراسة دريس رشيد (2014)¹⁰، هدفت إلى الإحاطة بأكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل انعكاس الانفتاح التجاري فيها على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (200-2012) ضمن مفهوم التوجه نحو اقتصاد السوق والذي عرفت الجزائر من خلاله منذ الثمانينات إلى التسعينات وضعية أدت إلى إصلاحات اقتصادية لاسترجاع الاستقرار للتوازنات الاقتصادية الكلية التي لها أثر كبير على ميزان المدفوعات الجزائري. حيث خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم تأثير هيكل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة محل الدراسة بالانفتاح التجاري الذي عرفته الجزائر باستثناء التغير في الهيكل السلي للواردات بشكل لم يكن في صالح الاقتصاد الجزائري بل ساهم في استنزاف احتياطات الجزائر من العملات الأجنبية.

■ دراسة سميرة زيرار وآخرون (2009)¹¹، تناولت أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2004)، حيث تم تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك. وفي الأخير أوصت الدراسة بالاهتمام بزيادة قدرات الموارد البشرية والمادية لزيادة الإنتاج المحلي وتنويعه وتحسين

⁹ أحمد سليمان أحمد عبد الله، وعمران عباس يوسف عبد الله، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، السودان، العدد 2، ديسمبر 2013.

¹⁰ دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر العدد 11، يناير 2014.

¹¹ زيرار سميرة وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 36، العدد 2، سنة 2009.

جودته، من أجل خلق وضع تنافسي أفضل، ولجلب الطلب العالمي على المنتجات الجزائرية وتشجيع الصادرات من السلع عالية المرونة السرية من غير المحروقات والسلع الأولية.

■ دراسة ستيقي الزاوية (2017)¹²، أوضحت أن اعتماد الجزائر على مورد أو عدد محدود من الموارد كمصادر رئيسية لدخلها، يفرض عليها جملة من التحديات في حالة تراجع الطلب على ذلك المورد وانخفاض أسعاره لأسباب عديدة، وهو ما يعني أن التحول إلى استراتيجية التنوع الاقتصادي يعتبر أكثر من ضرورة لتفادي الصدمات الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى أهمية التوجه إلى نموذج اقتصادي أكثر تنوعا يؤدي القطاع الخاص فيه دورا فاعلا في ظل مناخ الأعمال محفز.

■ دراسة الطاهرة السيد محمد حمية (2008)¹³، هدفت إلى التعرف على محددات عجز الحساب الجاري في مصر باستخدام نموذج شامل وديناميكي من معادلة واحدة يعتمد على الربط بين المنهج الزمني للحساب الجاري والمتغيرات الاقتصادية الكلية وبعض المتغيرات الهيكلية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم محددات رصيد الحساب الجاري في مصر.

■ دراسة ناجي بن حسين وبوبكر صابة (2013)¹⁴، هدفت إلى دراسة وتحليل الخصائص المميزة للاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته وتحليل نتائج الإصلاحات التي باشرتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة في العقدين الأخيرين، وذلك لأجل تحديد ما إذا ما كان الاقتصاد الجزائري مستعدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وفي الأخير أوصت الدراسة إلى التريث في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والبقاء عضوا مراقبا فيها إلى حين هيكلة الاقتصاد الجزائري، للوصول إلى درجة من القوة تجعله قادرا على مواجهة سلبيات النظام التجاري والاقتصاد العالمي والاستفادة من إيجابيات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

■ دراسة سعيدي وصاف (2016)¹⁵، هدفت إلى دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية باستخدام بيانات سنوية عن 11 متغير مستقل خلال الفترة 1995-2014، حيث تلخصت مشكلة الدراسة في تحليل تطور الحساب الجاري لنفس الفترة في ظل الخصائص الرئيسة للاقتصاد السعودي والعوامل المحددة للحساب الجاري. وقد

¹² ستيقي الزاوية، الجزائر وتحدي التنوع الاقتصادي، مجلة دراسات، الجزائر، العدد 52، سنة 2017.

¹³ الطاهرة السيد محمد حمية، محددات عجز الحساب الجاري في مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد الأول، 2008، ص 511-541.

¹⁴ ناجي بن حسين وبوبكر صابة، جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، الجزائر، ديسمبر 2013.

¹⁵ سعيدي وصاف، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 15، الجزائر، ديسمبر 2016.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري من جهة، وإجمالي الواردات السلعية ومتوسط دخل الفرد من جهة أخرى، في حين نسجل وجود علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري، وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

■ دراسة Idriss ELABBASSI, Abdelkader ELKHIDER (2007)¹⁶ ، تناولت ديناميكية النقد بالمغرب باستعمال معطيات ثلاث أشهر لفترة (1960-2006)، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل خاص وإجراء توقعات في إطار النموذج النقدي لميزان المدفوعات بهدف تصحيح الاختلال في الطلب على النقد في المغرب.

■ دراسة Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam (2005)¹⁷ ، حاولت اختبار آثار المرونات في أسعار النفط على أداء ميزان المدفوعات في أربع دول خليجية (الكويت، عمان، السعودية، الامارات) خلال فترة (1970-2001)، كما قامت بتحليل مؤشر نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الاجمالية. وتوصلت هذه الدراسة لجملة من التوصيات اتجه الدول محل الدراسة تتعلق أساسا بضرورة اعتماد برامج تصحيحية لاستقرار ميزان مدفوعاتها ضد تقلبات أسعار النفط.

■ دراسة Farid Boukerrou & Samira Djaalab (2013)¹⁸ ، تناولت ميزان المدفوعات كوثيقة حسابية تسجل فيها العملة الصعبة لصالح الاقتصاد الوطني، ولهذا سمي بميزان المدفوعات، لأنه يعطينا فكرة واضحة عن الوضعية الاقتصادية للجزائر ضمن الاقتصاد العالمي. إن الفارق بين القيمتين (التحويل ودخول العملة)، أو ما يسمى برصيد ميزان المدفوعات، يؤثر على تحديد قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) أو سعر الصرف، في حالة فائض هيكلي للعملة الوطنية، يسجل تحسين قيمة العملة الوطنية، وفي حالة عجز هيكلي تنخفض قيمة العملة الوطنية بغية الرجوع إلى توازن ميزان المدفوعات.

¹⁶ Idriss ELABBASSI, Abdelkader ELKHIDER, La demande de monnaie au Maroc: etude theorique et empirique dans le cadre de l'approche monetaire de la balance des paiements, Journal marocain de l'économie et de droit comparé , Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales à Marrakech , Maroc , No 47, 2007, p9-54.

¹⁷ Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam, Analysis Of the GCC Balances Of Payments Performance, Kuwait Economic Journal, No. XVIII, Ninth year, 2005.

¹⁸ Farid Boukerrou & Samira Djaalab, Balance des paiements: taux de change et devaluation de la monnaie en Algerie, Revue des sciences Humaines, Algerie. No 40 December 2013.

فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث، والدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

■ **الفرضية العامة:** وجود علاقة بين رصيد الحساب الجاري وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

■ **الفرضية الخاصة:** وجود متغيرات اقتصادية كلية تؤثر سلبا على رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث سنقوم باستنباط طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ورصيد الحساب الجاري الجزائري خلال فترة 1995-2014، ومناقشة فرضيات الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة في التقارير السنوية لهيئات إقليمية ودولية، ويتعلق الأمر بصندوق النقد العربي (AMF)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

2-تحليل محددات الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1995-2014): سنحاول

تحليل محددات الحساب الجاري الجزائري خلال فترة الدراسة وفق ما يلي:

1.2-خصائص الاقتصاد الجزائري:

يمتاز الاقتصاد الجزائري بالخصائص التالية:

■ **يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي** (يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع وحيد النفط والغاز)، حيث تتحدد أسعار هذا القطاع في الأسواق الدولية، حيث يساهم هذا القطاع بـ 98 % من الصادرات الاجمالية للجزائر، و70% من الإيرادات الحكومية، وحوالي 40% في الناتج المحلي الإجمالي.

■ **اقتصاد مديونية وليس اقتصاد أسواق مال**، حيث يعتمد بدرجة كبيرة في تمويل المشروعات والاستثمارات على المصارف في ظل قلة التمويل من خلال بورصة الجزائر.

■ **تشكل المنظومة الضريبية ضغطا كبيرا على نجاح الاستثمارات الوطنية والاجنبية.**

■ **تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط من حيث احتياطي النقد الأجنبي.**

■ **تحول الجزائر من دولة مدينة خارجيا إلى دولة دائنة، بعد التسديد المسبق للمديونية الخارجية مع بداية القرن الحالي.**

- رغم عدم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، إلى أن مؤشر الحرية في قطاع التجارة الخارجية عالي جدا.
 - الزيادة السكانية المطردة للجزائر (أكثر من 3% في المتوسط سنويا) دون أن يقابلها تطور كبير في مخرجات الاقتصاد الجزائري.
 - حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري.
 - قطاع صناعي (متنوع) وزراعي (توفر مساحات زراعية هامة) لا يستهان بهما رغم ضرورة التطوير والإصلاح.
 - ازدياد شبكات السوق الموازي وتنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته.
- 2.2- تطور رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2014):
- نتناول في هذا العنصر تطور رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال الفترة محل الدراسة بتحليل الجدول رقم 01 وفق ما يلي:

جدول 01: تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد الحساب الجاري	السنوات	رصيد الحساب الجاري
1995	(2.240)	2005	21.180
1996	1.260	2006	28.950
1997	3.450	2007	30.540
1998	(0.900)	2008	35.180
1999	20	2009	0.400
2000	8.930	2010	12.140
2001	7.060	2011	17.757
2002	4.360	2012	12.488
2003	8.840	2013	0.757
2004	11.120	2014	4.230

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للفترة 1995-2014 م.

حقق رصيد الميزان الجاري أو الحساب الجاري الجزائري خلال فترة الدراسة (1995-2014م)، حالة فائض طوال فترة الدراسة بلغ أقصاه سنة 2008م بأكثر من 35 مليار دولار، بفضل صادرات النفط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وبدرجة أقل رصيد التحولات من جانب واحد (تحويلات المهاجرين) ورغم عدم تجاوز رصيدها في المتوسط طوال فترة الدراسة لمليارين دولار 19، أما أدنى رصيد سجل للميزان الجاري فنجدته سنة 1995م برصيد سالب بلغ 2.240 مليار دولار. إضافة للحساب الجاري يمكن التطرق لرصيد الحساب الرأسمالي والمالي الذي عرف حالتين، حالة عجز وهي فترة تسديد الجزائر للمديونية الخارجية من سنة 1995 إلى سنة 2007م، أما حالة الفائض فشملت بقية فترة الدراسة، أي من سنة 2008 إلى سنة 2014م حيث عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا كبيرا بفضل الاستقرار الأمني الذي شهدته الجزائر بعد قانون المصالحة الوطنية من جهة، وبفضل الحوافز التي قدمت للمستثمرين الأجانب من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات.

سنحاول تحليل محدّدات رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)، وفق متغيرات عديدة قد تؤثر إيجابا أو سلبا على رصيد الحساب الجاري وتتوزع بين متغيرات اقتصادية (نسبة متوسط دخل الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، نسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة)، ومتغيرات ذات الطبيعة المالية (نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والبعض الأخر ذات الطبيعة النقدية (معدل التضخم، معدل نمو السيولة المحلية)، كما تم استخدام متغيرات ذات التوجه الخارجي (درجة الانفتاح الخارجي، نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي).

3.2- الإطار النظري للنموذج:

يتناول هذا العنصر من الدراسة توصيف وتفسير العلاقة النظرية بين رصيد الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه للوصول إلى بناء نموذج انحدار خطي متعدد. إن غالبية العلاقات التي تقدمها النظرية الاقتصادية، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهو ما يمكن من وضع تنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات

¹⁹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للفترة 1995-2014 م.

الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وحيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي مثل السعر، الدخل... إلخ، فإنه يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الاتجاهية كما تحددها النظرية الاقتصادية بين هذه المتغيرات²⁰. وفيما يلي النموذج القياسي للعوامل المؤثرة في رصيد الحساب الجاري:

$$Y_i = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + \beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + u_i$$

حيث أن:

المتغير التابع:

Y_i = نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

المتغيرات المستقلة:

X_1 = نسبة الاحتياطات الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

X_2 = نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

X_3 = نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

X_4 = نسبة إجمالي الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

X_5 = درجة الانفتاح الخارجي (الانكشاف الخارجي) خلال فترة الدراسة

X_6 = نسبة متوسط دخل الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

X_7 = معدل التضخم خلال فترة الدراسة

X_8 = معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

X_9 = نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

X_{10} = نسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

X_{11} = معدل نمو السيولة المحلية خلال فترة الدراسة

α : معامل التقاطع أو الحد الثابت

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}, \beta_{11}$ معاملات المتغيرات المستقلة

$t = 1, \dots, 20$ سنوات الدراسة

²⁰ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 13.

μ_i = الخطأ العشوائي للنموذج، حيث قيم الخطأ العشوائي مستقلة عن جميع قيم المتغيرات المستقلة

في حالة الانحدار المتعدد، ليس المطلوب فقط ضمان أن β_i أو أن تأثير X_{it} على Y_i ، يمكن عزله عن الحد الثابت α ، ولكن أيضا يمكن عزله عن تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى كافة²¹.

4.2- الإطار التحليلي للنموذج:

باستخدام بيانات سنوية عن المتغيرات المذكورة المجمعة من مصادر مختلفة (صندوق النقد العربي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية....) للفترة (1995-2014)، فقد تطلب الأمر اجراء بعض العمليات لتكون المتغيرات المستخدمة منسجمة، وبناء عليه تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في الحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

توضح نتائج الدراسة أن درجة الارتباط بين المتغيرات وفق مايلي:

وجود علاقة طردية وعكسية بالنسبة لمعامل بيرسون بين كل متغيرات الدراسة وتراوح درجة الارتباط بين القوي والمتوسط، حيث نعتبر الارتباط قوي عندما يكون R أكبر من 50%، ومتوسط عندما يكون R في حدود 30%، وضعيف عندما يكون R في حدود 10%²²:

■ وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i ونسبة إجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج Y_i (0.212)، بمعنى أن أي زيادة في إجمالي الاستثمار (المحلي والأجنبي) تؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري على المدين المتوسط والطويل، أي أن تأثير الاستثمارات على المدي القصير إيجابي، لكن على المدي المتوسط والطويل سلبي.

■ وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i ومتوسط دخل الفرد كنسبة من الناتج Y_i (0.158)، بمعنى أن أي زيادة في متوسط دخل الفرد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الوطنية والأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد الذي بدوره يؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري.

■ وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i ومعدل التضخم (0.452)، بمعنى أن ارتفاع معدل التضخم بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو

²¹ هاري كليجيان، والاس اوتس، ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، مقدمة في الاقتصاد القياسي: المبادئ والتطبيقات، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 2001، ص 204.

²² <http://spss.espaceweb.usherbrooke.ca/pages/stat-inferentielles/correlation.php>.

ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد وتراجع التصدير، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الحساب الجاري.

■ وجود علاقة طردية بين بقية المتغيرات المستقلة (الاحتياطات الأجنبية 0.194، رصيد الموازنة العامة 0.706، إجمالي الصادرات السلعية 0.941، الانفتاح الخارجي 0.698، إجمالي الواردات السلعية 0.489، معدل النمو الاقتصادي 0.034، الاستثمارات الأجنبية الداخلة 0.30، السيولة المحلية 0.404) والناتج Y_i ، بمعنى أن أي زيادة في الاحتياطي الأجنبي، أو رصيد الموازنة العامة، أو إجمالي الصادرات السلعية، أو درجة الانفتاح على الاقتصاديات الدولية، أو إجمالي الواردات السلعية، أو معدل النمو الاقتصادي، أو الاستثمارات الأجنبية الداخلة، أو السيولة المحلية المعبر عنها بعرض النقود بكل مكوناته، يؤدي إلى زيادة الفائض في الحساب الجاري. وفيما يلي جدول ملخص لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

جدول 02: ملخص لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

طبيعة العلاقة	المتغيرات	درجة العلاقة
علاقة عكسية	معدل التضخم	45.2%
	متوسط دخل الفرد	15.8%
	إجمالي الاستثمار	21.2%
علاقة طردية	الاحتياطات الأجنبية	19.4%
	إجمالي الواردات السلعية	48.9%
	رصيد الموازنة العامة	70.6%
	إجمالي الصادرات السلعية	94.1%
	الانفتاح الخارجي	69.8%
	معدل النمو الاقتصادي	3.4%
	الاستثمارات الأجنبية الداخلة	30%
	السيولة المحلية	40.4%

المصدر: من إعداد الباحث طبقاً لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

■ بالنسبة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض يتضح من نتائج الدراسة طبقا لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS وجود علاقة عكسية بين الكثير من المتغيرات المستقلة وأيضا علاقة طردية بين متغيرات أخرى، أما بالنسبة لدرجة الارتباط فإنها تتراوح بين القوي والمتوسط والضعيف.

■ وجود علاقات خطية بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i (المتغير التابع) ونسبة رصيد الموازنة العامة ونسبة اجمالي الصادرات السلعية ودرجة الانفتاح الخارجي (المتغيرات المستقلة)، وهو ما يعني أن نسبة التغير في المتغيرات المستقلة تقترب بدرجة كبيرة من نسبة التغير في المتغير التابع، وهو ما يفسر درجة معنوية أقل من 5%، وبالتالي مستوى ثقة عالي جدا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يتجاوز 95% . فضلا عن وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض.

جدول 03: ملخص نموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.997	0.994	0.987	1.01599

المصدر: نتائج الدراسة المستخلصة من البرنامج الاحصائي SPSS

يتبين من جدول رقم 03 المتضمن ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة أن النموذج ككل يظهر:

■ وجود علاقة ارتباط طردية قوية بمقدار 99% بين نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المؤثر فيه وهذا ما يوضحه معامل الارتباط، الذي يقيس متانة العلاقة بين متغيرين وأكثر.

■ أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد R^2 يساوي 99% بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بنسبة 99% تقريبًا كونه يأخذ بالاعتبار جميع المتغيرات الداخلة فيه، وهي نسبة جدا معتبرة.

جدول 4 ANOVA: يختبر معنوية النموذج ككل

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
.000	145.977	150.693	10	1506.827	Regression	1
		1.032	9	9.290	Residual	
			19	1516.117	Total	

المصدر: نتائج الدراسة المستخلصة من البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر جدول ANOVA الذي يختبر معنوية النموذج ككل:

■ أن معنوية النموذج تساوي الصفر، أي أقل من 0.05 والتي تدل على ملاءمة النموذج للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبالتالي تؤول النتائج إلى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، من خلال اثبات العلاقة في النموذج ككل وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

■ تشير القيمة المقبولة من قيمة الاختبار ($F=145.977$) أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يفسر بهذا المقدار البيانات ومقارنتها بالاختلافات العشوائية.

توصلت الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، للبيانات المجمعة من مصادر إقليمية ودولية ان المتغير المستقل نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي (المتغير الأكثر تأثيراً على رصيد الحساب الجاري في الاقتصاد الجزائري في الفترة محل الدراسة 1995-2014 التي شهدت ارتفاع كبير في أسعار النفط) ذا معنوية من الناحية الإحصائية وحسب اختبار عند مستوى معنوية أقل من 5% ($P \leq 0.05$).

جدول 05: المتغيرات المستبعدة

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_3)	11.539	1.350	0.214	0.431	8.536E-006

المصدر: نتائج الدراسة المستخلصة من البرنامج الإحصائي SPSS

إن المتمعن في الجدول رقم 05 المتعلق بالمتغيرات المستبعدة، يلاحظ أن المتغير المستقل المستبعد نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعامل ارتباطه هو 0.941 ومستوى الدلالة sig0.214 وهي ليست ذات دلالة إحصائية، ومعامل الارتباط الجزئي 0.431 ، والذي يمكن تفسيره اقتصاديا بتمائل المتغير المستقل نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي مع متغيرات أخرى داخل النموذج، ويتعلق الأمر بدرجة الانفتاح الخارجي (الانكشاف الخارجي).

فيما يلي نموذج الانحدار الخطي المتعدد بعد التعويض:

$$Y_i = -17.694 + 0.022X_1 - 0.009X_2 + 1.782X_4 + 1.035X_5 + 1.140X_6 - 0.035X_7 + 0.157X_8 - 0.009X_9 - 0.096X_{10} + 0.165X_{11} + u_i$$

5.2-معالم النموذج الاقتصادي الجديد للجزائر (2016-2030):

بعد أن تناولنا محدّدات رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال فترة (1995-2014)، سنحاول في هذا العنصر التطرق لمعالم وأهداف النموذج الاقتصادي الجديد للجزائر (2016-2030) وفق ما يلي²³:

■ تحقيق مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة (2030-2020).

■ رفع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الخام إلى مرتين أو ثلاث مرات في أفق 2030م

■ مضاعفة حصة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الجزائري من حيث القيمة المضافة من 5.3% من الناتج المحلي الخام في سنة 2015 إلى 10% في أفق 2030.

- عصرنة القطاع الفلاحي بما يحقق الاكتفاء الذاتي مما يؤدي إلى تنوع الصادرات الوطنية.
- الوصول إلى تحول طاقتي يؤدي إلى تخفيض النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة من 06% سنة 2015م إلى 03% سنوي في أفق 2030م.
- تنوع الصادرات بما يؤدي إلى دعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع في الجزائر.
- تحسين الإيرادات الجبائية العادية، بحيث يمكن من تغطية أهم نفقات ميزانية التسيير.
- تعبئة الموارد الإضافية الضرورية واللازمة في السوق المالي الداخلي.

الخاتمة:

اشتمل بحثنا على تقدير محددات رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال فترة 1995-2014. وقد تناولنا أثر كل من احتياطات النقد الأجنبي، ورصيد الموازنة العامة، وإجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، ودرجة الانفتاح الخارجي، ومتوسط دخل الفرد، ومعدل التضخم، والنمو الاقتصادي، وإجمالي الاستثمار، والاستثمارات الأجنبية الداخلة، والسيولة المحلية. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

■ يتميز الاقتصاد الجزائري بالأحادية في الإنتاج والتصدير معا (يشكل النفط أكثر من 98% من إجمالي الصادرات للجزائر)، وهو ما يجعل رصيد الحساب الجاري ومن خلاله رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير بأسعار البترول.

■ يتأثر الحساب الجاري الجزائري بصفة أساسية في جانب الصادرات بأسعار النفط، في حين نجد جانب الواردات رغم عدم انضمام الجزائر لحد كتابة هذه الأسطر للمنظمة العالمية للتجارة (بدأت مفاوضات الجزائر مع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الغات-أي قبل انشاء المنظمة العالمية للتجارة مع نهاية ثمانينات القرن العشرين) يتسم بالتنوع والحرية (حرية دخول السلع والخدمات للبلد) (توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) المتعامل الاقتصادي الأول للجزائر في مجال التجارة الخارجية.

■ وجود متغيرات مستقلة لها تأثير سلبي على رصيد الحساب الجاري، ويتعلق الأمر بإجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج Y_i ومتوسط دخل الفرد كنسبة من الناتج Y_i ، إضافة لمعدل التضخم.

■ وجود متغيرات مستقلة لها تأثير إيجابي على رصيد الحساب الجاري، ويتعلق الأمر بباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، وهي احتياطي النقد الأجنبي، ورصيد الموازنة العامة، وإجمالي

الصادرات السلعية، ودرجة الانفتاح على الاقتصاديات الدولية، وإجمالي الواردات السلعية، ومعدل النمو الاقتصادي، والاستثمارات الأجنبية الداخلة، ومعدل السيولة المحلية المعبر عنها بعرض النقود بكل مكوناته.

■ نسجل معنوية النموذج ككل والتي تساوي الصفر، أي أقل من 0.05 مما يدل على ملائمة نموذج الدراسة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

■ يرتقب أن يتغير هيكل الحساب الجاري الجزائري من حيث درجة التنوع السلعي (الانتقال من الأحادية في التصدير إلى التعددية في التصدير سلعيا وخدميا)، تحقيقا لأهداف النموذج الاقتصادي الجديد للجزائر (2016-2030)، حيث يتوقع تحقيق الجزائر لمسار مستدام لنمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة (2020-2030).

الملاحق:

ملحق 01: نسب المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1995-2014)

السنوات	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11
1995	-5.4	4.86	-1.43	24.88	-24.5	49.4	3.6	29.78	3.85	32.2	0	9.19
1996	2.7	9.04	2.92	28.23	-19.4	47.6	3.39	18.68	3.8	25.1	0.58	14.28
1997	7.2	16.8	2.39	28.88	-17	45.9	3.51	5.73	1.1	23.4	0.54	18.19
1998	-1.9	14.5	-3.89	21.23	-18	39.3	3.46	4.95	5.1	27.7	1.28	19.08
1999	0	9.45	-0.51	25.63	-18.6	44.3	3.4	2.65	3.2	27.3	0.61	14.01
2000	16.3	21.9	9.67	39.51	-17.1	56.6	3.2	0.34	3.8	23.5	0.51	13.03
2001	12.8	33.1	4.01	34.9	-17.3	52.2	3.24	4.23	3	26.8	2.03	22.3
2002	7.7	41	0.23	33	-21.2	54.2	3.19	1.42	5.6	30.7	1.88	17.3
2003	13	48.7	4.74	36.08	-19.6	55.7	3.14	2.58	7.2	30.4	0.94	15.61
2004	13.1	50.8	8.43	37.86	-21.1	59	3.09	3.57	4.3	33.4	1.04	11.44
2005	20.5	54.8	11.9	45.07	-19.3	64.4	3.04	1.64	5.9	31.8	1.11	10.94
2006	24.7	66.8	13.5	46.95	-17.7	64.7	2.99	2.53	1.7	30.5	1.54	18.67
2007	22.8	81.7	4.8	44.87	-19.5	64.4	2.94	3.52	3.4	34.4	1.23	21.5
2008	20.2	83.4	7.3	45.76	-22.1	67.9	2.89	6.65	2.4	37.1	1.53	16.04
2009	0.3	108	10.6	32.72	-27.2	60	2.84	5.74	1.6	47.2	1.99	3.2
2010	7.5	101	-1.8	35.42	-24.1	59.6	2.78	3.91	3.6	41.4	1.43	13.8
2011	8.9	91.7	-1.3	36.55	-23.5	60.1	2.72	4.52	2.8	37.9	1.29	21.64
2012	6	92.1	-5	34.55	-24.8	59.4	2.67	8.89	3.3	36.8	1.47	10.94
2013	0.4	93.3	-1.4	30.84	-26.4	57.2	2.61	3.25	2.8	41.1	1.27	8.41
2014	-1.9	85.1	-6.3	27.28	-27	54.3	2.58	2.92	3.3	45.3	0.68	14.5

المصدر: من تجميع الباحث طبقا لمصادر وطنية ودولية للفترة (1995-2014).

قائمة المراجع:

- (1) أحمد سليمان أحمد عبد الله، وعمران عباس يوسف عبد الله، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، السودان، العدد2، ديسمبر2013.
- (2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من جل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014.
- (3) الطاهرة السيد محمد حمية، محددات عجز الحساب الجاري في مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد الأول، 2008.
- (4) دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر العدد11، يناير 2014.
- (5) هاري كليجيان، والاس اوتس، ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، مقدمة في الاقتصاد القياسي: المبادئ والتطبيقات، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 2001.
- (6) وليد بشيشي وسالي حمال، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات: الاقتصاد الجزائري نموذجا (1990-2013)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 24، سبتمبر 2015.
- (7) زيرارسمية وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 36، العدد 2، سنة 2009.
- (8) ناجي بن حسين وبوبكر صابة، جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد40، الجزائر، ديسمبر 2013.
- (9) سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، فبراير 2004.
- (10) سعيدي وصاف، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 15، الجزائر، ديسمبر 2016.
- (11) ستيقي الزازية، الجزائر وتحدي التنوع الاقتصادي، مجلة دراسات، الجزائر، العدد 52، سنة 2017.
- (12) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن 2009..
- (13) صندوق النقد العربي، نشرية الإحصائيات الاقتصادية لدول العربية، 2015م.

- (14) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للفترة 1995-2014 م.
- (15) شري محمد الأمين وآخرون، أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الباحث، العدد 16، سنة 2016، الجزائر.
- (16) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 17) Idriss ELABBASSI, Abdelkader ELKHIDER, La demande de monnaie au Maroc: étude théorique et empirique dans le cadre de l'approche monétaire de la balance des paiements, Journal marocain de l'économie et de droit comparé , Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales à Marrakech , Maroc , No 47, 2007.
- 18) Farid Boukerrou & Samira Djaalab, Balance des paiements: taux de change et devaluation de la monnaie en Algerie, Revue des sciences Humaines, Algerie.no 40 Décembre 2013.
- 19) Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam, Analysis Of the GCC Balances Of Payments Performance, Kuwait Economic Journal, No. XVIII, Ninth year, 2005.
- 20) <http://spss.espaceweb.usherbrooke.ca/pages/stat-inferentielles/correlation.php>.
- 21) <http://www.mf.gov.dz/article/3/Actualités/670/-Synthèse:-Nouveau-Modèle-de-Croissance.html>

قائمة الجداول:

- جدول 01: تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)
- جدول 02: ملخص لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع
- جدول 03: ملخص نموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة
- جدول 04: اختبار معنوية النموذج ككل
- جدول 05: المتغيرات المستبعدة